AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

الاختيار قبل الانتخاب

بقلم

معالي الشيخ عبد العزيز عزت باشا

324.62
I99iA
C.1

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

الاختيار قبل الانتخاب

اقتراح لنظام برلمانى جديد
يناسب عصرنا الحالى

بقلم

حضرة صاحب المقام الرفيع عبد العزيز عزت باشا

القاهرة
مطبعة دار الكتب المصرية
١٩٣٨

موضوع هـذه الرسالة

(١) مقالة فى الاختيار قبل الانتخاب وضعت أوّلا باللغة الانجليزية وطبعت على حدة، وتشمل :

١ — نظام الحكم الحزبى

٢ — البرلمان الانجليزى

٣ — تقدّم النظام الحزبى واطراد نموّه

٤ — نظام الحكم الحزبى فى الوقت الحاضر

٥ — الحزبية فى مصر

٦ — العلاج

٧ — النتيجة

(ب) عود على بدء — تعليق على هذه المقالة على أثر ما كتبه بعض الكتّاب فى الجرائد بعد نشرها (٢).

---

(١) نشرت هذه المقالة جريدة الأهرام فى أيام ٥ و ٦ و ٧ فبراير سنة ١٩٣٨

(٢) نشرت هذه المقالة جريدة الأهرام فى يوم ٢١ مارس سنة ١٩٣٨

كلمتى للزعماء وللأحزاب

من وقت أن صدر الدستور فى مصر وقام فيها برلمانها توجه نظرى الى حالة البرلمان الانجليزى ، وعادت الىّ من ذلك الحين ذكريات كنت طالعتها عنه من قبل ، وكانت مدعاة لوقوفى على حالة الحزبية فى انجلترا ونظام الحكم الحزبى فيها . ثم فكرت فى هذا النظام أهو فى الحقيقة أحسن نظام تصل اليه الأمم أم فيه عيوب تجعله لا يفضل غيره . فاستعرضت بعض الحالات واطلعت على أقوال بعض السياسيين ، فوصلت الى نتيجة رأيت أن أدلى بها الى مواطنىّ الأعزاء .

ولست أقصد بكلمتى هذه حزبا معينا أو شخصا بالذات ، وانما أقصد مجرد عرض أفكار دارت بخلدى حول نظام الحكم الحزبى من حيث هو نظام فحسب . ولعل فى الأخذ بها فائدة ، وبالأخص لبلادنا نظرا لحالتها إذ البرلمان حديث العهد فيها .

١ — نظام الحكم الحزبى

كل من يُعنى بدراسة الشؤون العامة ويبحث فى مسائلها ويتتبع مجرى الحوادث فى سيرها ، يصل به البحث الى حقيقة ثابتة يراها واضحة جلية أمامه ، وهى أن الحكومة متى كان بناؤها مؤسسا على النظام الحزبى من أى لون كان لا تستطيع القيام بأعباء المهام العظمى الملقاة على عاتقها ، ولا تقوى على حل ما فى المشكلات التى تواجهها من العقد والصعوبات ، ولا تقدر أن تدفع عن الأمة

ما قد ينزل بها من ضرّ وأذى ، بل قـد لا تتمكن من تخفيف شيء من الآلام التى قد يتوجع لهـا الناس .

ولا ريب فى أن الأمة اذا كانت فى دور انتقال وحال غير مسـتقرة ، كما هو شأن العالم اليوم ، وجب أن تكون الحكومة القائمة أثناء هـذا الدور أصـدق ولاء وأشدّ إخلاصا وأعظم نزاهة وأكثر حذرا وأبعـد نظرا منها فى زمن الاستقرار والطمأنينة . وحرىّ بهـا أن تصوِّب كل تفكيرها وتوجه جل همها الى تسـديد سهام عملها نحو الغرض الذى ترمى اليه ، وتركّز جميع قواها فيه فتسير على نور الهدى واليقين لجنى ثمرات أعمالها .

أضف الى هـذا أن الفرد الواحد فى الأمة منـدمجا فى عداد مجموعها الهـائل من الناخبين الذين لهم حق التصويت فى الانتخابات العامة للنيابة ، لا يكون نصيبه فى الواقع من أثر هذا الحق إلا اليسـير الذى لا يذكر ، والذى لا يلبث مع هذا أن ينزل الى نهايتـه الصغرى ، فلا يكاد يساوى شيئا وتنعدم قيمته . لأن النـاخب فى الحقيقة ونفس الأمر لا يكون له رأى ما فى تكوين القـرارات التى يتخـذها منتخَبه النائب عنه ، ولا تزيد كلمة هـذا الناخب فى تلك القرارات إن طلبت منه على الموافقة عليها أو عدم الموافقة .

لذلك يعلق الآن الباحثون أهمية كبرى على شخصية النائب و يرونها من أخطر الأمور الواجب مراعاتها ، وأصبح التفكير يتجه نحو البحث فى معرفة النظام الحزبى هل هو خير وسيلة لإيجاد خير النوّاب ، وهل هو يؤدّى حقيقة الى انتخاب الشخصية الواجبة للتمثيل .

أمامنا الممالك ذات الحكومات النيابية، وقد طال العهد على هذه الحكومات وهى قائمة فى كثير من هذه الممالك، اذا ألقينا بنظرنا اليها وجدنا أن انجلترا فى مقدّمتها، وهى أُولى البلدان التى أنشأت طريقة النظام الحزبى، وأخذت به فى طريقة الحكم، ولا تزال له وفية مخلصة . ولقد سايرت انجلترا فى ذلك النظام الحزبى ممالك كثيرة اتخذته نموذجا لها . فمن الخير أن نستعرض تاريخ هذا النظام والمبادئ الأساسية التى قام عليها لنتبين هل هو يلائم بطبيعته وفى ذاته روح العصر الحاضر؟ وهل هو يضمن حقا إيجاد النوّاب الذين تتوافر فيهم الأهلية والكفاية المكوّنة للشخصية المطلوبة للقيام بواجب التمثيل والنيابة على الوجه الذى ينبغى، والتى بها وحدها تتوافر شروط الطمأنينة وأسباب السلام فى مدة تحوّل الأمة وانتقالها الى عصر جديد ؟ .

٢ — البرلمان الانجليزى

يشير الأستاذ بولارد فى كتابه " نشأة البرلمان وتطوّره " الى أن الفكرة التى قام عليها إنشاء المصالح وتأسيسها على النظام البرلمانى فى ادارة الشؤون العامة نبتت فى الأصل فى انجلترا ثم أعطتها الأمة الانجليزية سائر أمم العالم هبة منها. وفى ذلك يقول: " إن الانسان عند ما بدأ يدخل فى طور المدنية والحضارة أخذ الدين عن الشرق، والحروف الهجائية عن مصر، وتلقى علم الجبر عن العرب، والفنون والآداب عن اليونان، وتعلم القانون من الرومان، واقتبس النظم السياسية من الانجليز . وما كانت مجالس الريخستاغ والدوما والركسداج والأستورذنج والسوبرانج فى الأصل من غرس أوطانها التى نمت فيها كما يفهم من أسمائها، بل هى فى الواقع أجنبية عنها ولم تكن وليدتها " .

أما البرلمان الانجليزى فهو أول جمعية أهلية فى العالم نشأت ووجهت الدعوة الى النواب عن جميع طبقات الأمة يجتمعون معا للبحث والمناقشة فى الأمور العامة. وتاريخ هذا البرلمان مفعم بالوقائع والحوادث. ومما هو جدير بالملاحظة فى تاريخه هذا أنه أخذ ينمو ويتطور على صورة لم يسبق لها مثيل من حيث مواصلة السير فى النمو باطراد من غير إحداث تغيير أو تبديل فى جوهره أو مساس بمبادئه الأساسية وقواعده الأصلية، على الرغم من إدخال تعديلات كثيرة عليها واصلاحات عدّة فيها تتفق مع الظروف وتتناسب مع مقتضيات الأحوال .

ومما تجدر ملاحظته أيضا فى تاريخه أنه أنشئ وتكوّن قبل أن يكون للأحزاب فى البلاد وجود بمدّة طويلة . ونحن اذا تردّدنا لحظة فى تصديق ذلك فما ذلك إلا لأننا تعوّدنا ألّا نفرق بين الحكومة البرلمانية والحكومة الحزبية، وأن نقرن فى أذهاننا دائما الواحدة منهما بالأخرى .

ويدلنا التاريخ على أن الناس فى الأزمنة السالفة كانوا يُنتخبون لمجالس الدولة لأسباب لا علاقة لها مطلقا بميولهم السياسية، وظلوا على هذه الحالة أمدا طويلا، وكان لكل فرد حر من أفراد الأمة حق الحضور الى المجالس المحلية يستعمله متى شاء . وكان يفرض على هذا الفرد أحيانا الحضور الى تلك المجالس ، ويلزم بأدائه إلزاما . ومع تقدّم الزمن تكونت مجالس المقاطعات (Shire Courts) وأخذ الناس من ذلك الحين يعملون على مبدأ النيابة والتمثيل فى انتخاب أعضاء تلك المجالس وقضاتها ينوبون عنهم فى المقاطعة . وكان يمثل الأهلين فيها القاضى المنتخب والأربعة الأخيار فى الجهة . أما ما كان عليه هؤلاء الأخيار من المؤهلات والكفايات فلا نعلم عنه شيئا اللهم إلا اذا افترضنا ونحن مطمئنون الى ذلك كل

الاطمئنان أنهم كانوا من ذوى المكانة والاعتبار فى الجهة . أما الحاكم (Sheriff) فكان يعينه الملك ويساعده وكلاء يوافونه بأحوال المقاطعة وميول الأهالى .

ويزيد الأستاذ استبز (Stubbs) فى صدد الانتخاب لمثل المجالس المشار اليها ما خلاصته : " لنا أن نفترض أن الادارة كانت تُعِدّ فى كل مقاطعة أو ناحية قائمةً بأسماء الأهالى فيها ممن نتوافر فيهم القدرة على تأدية أعمال القضاة والمحلفين . وكان الموظف الرسمى (Constituant Officer) المعين فى الناحية يرجع الى هذه القائمة ويختار منها الأعضاء المطلوب انعقاد هيئة الجلسة منهم فى المجلس ويكلفهم الحضور اليه . وكان يراعى فى هذا الاختيار اتصاف العضو برجاحة العقل وسعة الخبرة انتفاعا بمواهبه مع مراعاة التيسير له فى حضور الجلسات بأن يكون مسكنه قريبا من المجلس فيسهل عليه الوصول اليه " .

" وكان المجلس الأعلى للدولة (Witenegamot) فى الأزمنة السالفة جمعية عمومية مؤلفة من أهالى البلاد المشهود لهم بالحكمة وسداد الرأى ، بعضهم من الشيوخ والأعيان وكبار رجال الدين ومن الى ذلك ممن انتخبهم أهالى المقاطعات أعضاء لمجالسها ، وبعضهم يعينهم الملك . وكان هنالك زيادة على ما ذكر أعضاء آخرون يدعوهم الملك للمجلس كلما رأى ما يقتضى ذلك" . والظاهر ان أعضاء هذا المجلس لم يصلوا الى مراكزهم فيه إلا على اعتبار مؤهلاتهم وكفاياتهم الشخصية ، كما يقول الأستاذ استبز .

ومن ذلك يتضح أن مبدأ النيابة والزعامة فى العهد الأول من تاريخ الحكومة النظامية كان دائما أساسه اعتبار المؤهلات الشخصية كالمركز الاجتماعى والنفوذ وسداد الرأى وسعة الخبرة . على أن العضوية فى هذا المجلس لم تكن مما يرجو

صاحبها منها ميزة لنفسه، بل كانت عبئا عليه يشعر بثقله ويودّ لو تخلص منه تجنبا لما يتحمله من تبعة لا جزاء يقابلها .

هذا ما كانت عليه الحال فى العهد الأوّل من تاريخ الحكومة النظامية، وقد تغيرت وتبدّلت فى العهود التالية. ذلك أن مجلس العموم فى البرلمان أخذ فى القرن السادس عشر ينمو وتزداد قوته بما أدّى الى إدخال تغييرات فى تشكيله وتعديلات فى مراكز الأعضاء ؛ لأن الطبقة الوسطى فى الأمة أخذت فى ذلك الوقت تُثْرى وتترقى وتظهر ويكون لها شأن فى الحياة العامة ، وأصبح الناس يدركون أنهم يستطيعون بوساطة منتخَبيهم وممثليهم من النوّاب فى وستمنستر أن يفرضوا إرادتهم على التاج، فصارت بذلك كراسى البرلمان مراكز مرغوبا فيها لا مرغوبا عنها كما كانت الحال فى العهد الأوّل . وصار التنافس على كراسى النيابة فى تلك الأيام شديدا لدرجة أنه كان يؤدّى الى التنازع والتطاعن أو قطع العهود واعطاء الوعود، ويجرّ الى الاضطراب والهياج . ومن أجل ذلك دخل التعديل وحدث التغيير المشار اليهما . وفى ذلك الحين بدأت النزعات المتعارضة والميول المختلفة تبدو فى جوّ الحياة النيابية ؛ لكنها لم تتكيف على صورة محدودة أو تأخذ اتجاها معينا إلا فى القرن السابع عشر عند ما أصبح مجلس العموم القوّة الحاكمة فى انجلترا وصارت له الكلمة العليا فى البلاد . عندئذ ظهرت فيه نزعتان واضحتان متضادّتان بالنسبة الى سياسة الحكومة، تميز احداهما عن الأخرى باتجاهها نحو التاج . ومن هذا الوقت بدأت الانتخابات تجرى على مبدأ النزعات السياسية . واتفق أنه لما ارتقى وليم صاحب أورانج عرش البلاد كان المجلس خاليا من روح الاتحاد والائتلاف، تسوده روح الأثرة والغطرسة ، وكانت الوزارة نفسها على خلاف فيما بينها الى أن جاء الوزير

الحاذق « ارل أوف سندرلاند » وأشار على الملك أن يختار وزارة من حزب الأغلبية فى المجلس ليضمن وجود التوافق وإمكان التعاون .

٣ — تقدّم النظام الحزبى واطراد نموّه

يتبين مما سبق ذكره أن النظام الحزبى كان فى ذلك الوقت ضرورة لازمة لحسن سير الأداة الحكومية ؛ فانه ضمن التوافق بين عناصر الوزارة وجعل لها قوّة من الولاء والتأييد تستند اليها بقطع النظر عن الميول الشخصية نحو الوزراء ، وجعل فى الأعضاء وحدة مرتبطة بعضها ببعض لا وحدة مستفادة من مجرّد الطاعة الشخصية للملك ، وأكسب الوزراء ومجلس العموم جميعا نظاما واجب الاحترام لاستقامة الأمور فيهما ، وأتاح للمجلس فرصة لمداومة إظهار شعوره وتوضيح ميوله ، وهيأ السبيل لتوجيه التأييد أو النقد للهيئة التنفيذية على صورة ثابتة مطردة ، وساعد فضلا عن ذلك على تربية الشعب تربية سياسية ، اذ حوّل نظر الناس الى أعمال الحكومة ، فأصبحوا كما يقول ترفيليان (Travelyan) يُعنَوْن بأمرها ويهتمون بتعرّف سيرها ، ويتطلعون الى ما ستكون عليه نتائج الانتخابات العامة أو مستقبل الحكم فى البلاد ، وكانوا من قبل لا يخرجون عن دائرة النظر الى مبادئ الحكومة المعروفة لهم سواء أكانت من ناحية المحافظين الذين يمثلون الارستقراطية والمقامات العليا فى الكنيسة ، أم كانت من ناحية الأحرار الذين يمثلون الديمقراطية والجانب الشعبى فى الكنيسة . وزيادة على تلك الفوائد فان تعاقب الأحزاب فى الحكم مهما طال عليه الزمن يضمن تناول جميع المشروعات التى تتقدّم بها الأحزاب المختلفة لفحصها ثم تنفيذها .

فمثلا بينما نرى أن الفضل فى نجاح الحرب مع فرنسا يرجع، على حسب قول ترفيليان، الى مبادئ المحافظين نجد ان للأحرار فخر الانتصار فى المعركة التى خاضوها فى سبيل النهوض بالاصلاح البرلمانى والتى لا تقل شأنا من حيث الأهمية الحيوية عن تلك الحرب المادية .

ويتضح مما ذكر أنه ليس من شك فى أن النظام الحزبى قام فيما مضى بخدمات عظيمة للدولة لا يمكن إنكارها أو تجاهلها، ومع ذلك كانت كثيرا ما تبدو من حين الى حين فى القرن الثامن عشر محاولات ترمى الى إقامة حكومة من عناصر مختلفة ، وماحدث أن نجحت واحدة منها قطّ . وليس معنى هذا أن النظام الحزبى كان بعيدا حتى أثناء قيام حكمه عن أن توجه سهام اللوم والنقد اليه، بل كان عرضة للشىء الكثير من التقريع والتجريح .

وجاء فى كتب مونبنى (Monypenny) عن حياة دزرائيلى : " لم يكن من المصادفات ما كان يحيط بإخلاص كبراء ساستنا من أمثال شاتهام وبت وكاننج وبيل وبالمرستون ودزرائيلى وغلادستون لمبادئ أحزابهم من الغموض والإبهام، وما عُهد فى أحد منهم أنه تقيد بتلك المبادئ أو أنه لم يحد عنها قط ، حتى إنه لم يكسب أحد منهم شهرته من الناحية الحزبية، وما كان أجدره أن ينالها من هذه الناحية، بل أحرزوها جميعا عن طريق السياسة " .

والواقع أن السياسى كلما عظم قدره فى السياسة قلت مقدرته فى التمسك بالاعتبارات الحزبية الصرفة والتقيد بالتزاماتها . ويذهب كثير من السياسيين البارزين الى أن الحزبية أقرب الى أن تكون نظاما صناعيا منها الى أن تكون نظاما طبيعيا . وما النظام الحزبى فى أحسن حالاته إلا أداة يستعان بها على النظر الى الأمور من نواح متعددة .

وكثيرون غير مونبنى يوجهون التهم مباشرة الى النظام ذاته ؛ فهذا هو لورد هاليفاكس يقول : " ما خير الأحزاب إلا هيئة يتآمر أفرادها على سائر أبناء الأمة " .

وقيل بحق " إن السياسيين فى الأحزاب مضطرون بحكم وجودهم فيها أن يبالغوا فى إظهار الخلافات الحزبية . وما علينا نحن إلا أن نحذرهم فلا ندعهم يفرضون علينا من القوانين ما يدّعون أنها أملتها طبيعة الحال، وما هى فى الغالب إلا قواعد أوحتها المصلحة الحزبية لحمايتها أو للفوز بوساطتها فى المسابقات السياسية". وأحسن إيضاح لهذه الملاحظة ماجاء فى المكاتبات التى دارت بين دزرائيلى وليدى براد فورد وليدى تشستر فيلد أيام كان الخلاف بينه وبين غلادستون على أشدّه والخصومة بينهما فى عنفوانها من جرّاء المسألة العثمانية . فانا نجد فى المكاتبات عبارات تفصح عن شعور ينمّ عن عداوة وكراهية يرجع أصلها الى أمور شخصية محضة ، وزادت شدّة بالنضال الحزبى . فدزرائيلى يتّهم غلادستون جهارا بأنه لا يبالى اذا ألقى بانجلترا فى أتون الحرب لا لغرض سوى مجرّد رغبته فى إسقاط الوزارة . فمن ذلك قوله : " لو لم تكن الفظائع البلغارية (وهى المسألة التى غضب لها غلادستون وقامت لها قيامته) لحصلنا على شروط للصلح ترضاها أوربا وتحفظ لانجلترا كرامتها من كل وجه . أمّا والحالة كما هى فلا أدرى ما الذى يخبئه لنا المستقبل بين طيّاته " . وقوله أيضا : " لا مغامرة كالسياسة كما قال لى مرة لورد بالمرستون . والآن ولم يمض سوى ثمان وأربعين ساعة من وقت أن كان أمبراطور ألمانيا ولورد دربى يقدّمان تهانئهما للعالم أجمع بقدوم بشائر السلام حتى طلع علينا نذير حرب طويلة . فحسبنا من مستر غلادستون وصحبه أن ينتقموا

للفظائع البلغارية بجرّ العالم الى مذبحة عامة" . ولا يحجم دزرائيلى عن القذف فى حق خصمه وإظهار عيوبه الشخصية ومساوئه فيقول : "ليس فى مقالة غلادستون إلّا سقم فى الأسلوب وسوء فى التعبير كما هى عادته فى الكتابة" . ويقول : "وتلك الصعوبات ما ازدادت تعقدا ولا صارت الحالة أسوأ مما كانت إلّا بسبب مسلك غلادستون المنطوى على الخيانة وسوء النية وخبث الطوية والجنون فى منتهى درجاته" .

تلك عبارات يحسن تركها هى وأمثالها تنطق وحدها بما تحوى فى ثناياها من مبالغة ومغالاة .

ومما لا شك فيه أن هذه الخلافات الحزبية على كراسى الحكم قد أوجدت انشقاقا فى الرأى العام فى انجلترا أدّى إلى غلّ يد الحكومة القائمة من سلوك سياسة متينة فى ايجاد جبهة قوية متحدة أمام الروس، مما قد شجّع الروس فى تلك الأوقات العصيبة على تماديهم فى الاعتداء وتنفيذ خطتهم الاستعمارية .

٤ — نظام الحكم الحزبى فى الوقت الحاضر

لمعرفة شىء عن الحزبية فى الوقت الحاضر يتطلع الانسان، بطبيعة الحال، الى أن يعلم هل تستطيع أية حكومة نشأت فى عهد مضى أن تواجه مسائل عهد جديد وتقدر على حل مشكلاته مع ما بين مسائل العهدين ومشكلاتهما من البون الشاسع والتباين الظاهر الذى طرأ بسبب التطورات التاريخية فى الظروف والأحوال. وتغيير أساليب الحياة واتجاه التفكير فى هذه الناحية كان سببا لتعريض الحزبية فى انجلترا لكثير من النقد واظهار ما فيها من عيوب . وهذا سير فرانك فوكس يتّهم

الحزبية فى كتابه " إخفاق الحكم البرلمانى " أنها تؤدى الى انحطاط الكفاية وتجز الى الاسراف، وليس العيب فى رجالها وانما هو فى نظامها . ومن قوله : " يسقط السياسى على يد الحزبية عادة ويصير فريسة لها أكثر مما يسقط على يد عدو حقود يضمر السوء ويدبر لإسقاط الأمة بأجمعها " .

على أننا نلاحظ أنه اذا وقعت كارثة أو اشتدت أزمة مثل كارثة الحرب العظمى أو الأزمة الاقتصادية أخلت الحكومة الحزبية مراكزها وتألفت بدلها حكومة ائتلافية أو قومية تختفى فيها الخلافات الحزبية، ويسود جوها روح التعاون والوئام، كأنما تلك الخلافات التى كانت بالأمس من مقومات الكفايات وعوامل الاصلاح اصبحت اليوم تجرى فى اتجاه مضاد ، وكأن هنالك اعترافا ضمنيا بأن السياسة الحزبية والصالح القومى ضدان لا يجتمعان أثناء الكوارث والأزمات، وكأن الحزبية التى ما خلقت بالأمس إلا لتوطيد دعائم الحكم الصالح أصبحت اليوم تعمل على هدمها، وكأن تطاحن الآراء فى الميدان البرلمانى يؤدى الى انقسام القوى وتشتت الجهود فى وقت هى أحوج ما تكون فيه الى الاتحاد والارتباط والتركز .

ولهذه الحالة أسباب تنتجها وعوامل تهيئ لها، ومنها عامل الزمن .

وبيانا لذلك نقول : إن الحكومة الحزبية نشأت فى وقت كانت تسير فيه الأمور سيرا بطيئا، على خلاف ما هى عليه الآن، لتغير الأحوال بسبب سرعة المواصلات وسهولتها وانتشارها فى جميع أنحاء العالم، وزادت الأعمال وأصبحت على درجة تستلزم إجراءات حازمة فى شأنها بغير إبطاء أو توان . وهذا مالا تستطيع الحزبية القيام به ؛ فقد برهن نظام حكمها على تناهيه فى البطء وتوانيه فى مواجهة الكوارث ومقابلة الطوارئ . والسياسة الحزبية قد ينجم عنها خطر يلحق البلاد أثناء الأوقات العصيبة .

لذلك كان تأليف الحكومة الائتلافية فى مثل تلك الأوقات أمرا لا بدّ منه . و يستطيع الباحث أن يتساءل فى هـذا المقام : اذا كان من المسلم به أن الحكومة الائتلافية تستطيع أن تقوم بعملها على الوجه المرضى فى أوقات المحن فهـل من سبب يدعونا أن نفترض عدم قدرتها وصلاحيتها للقيام بواجباتها فى الأوقات العادية ؟ .

وفضلا عن أن الحكومة الحزبيـة نشأت فى وقت البطء والركود فانها نشأت كذلك فى وقت تتجه فيه كل أمة وحدَها الى تحديد مصيرها السياسى من غير التفات الى بقيـة العالم . أضف الى ذلك أن أهم المسائل السياسـية فى ذلك الوقت كان معظمها متعلقا بالأمور الداخلية للبلاد ، وكانت المسائل الخارجية التى يهتم لها العالم أجمع قليلة نادرة . أما الآن فقد تغيرت الأحوال بمرور الزمن وتطوّرت أساليب الحياة بفعل العوامل المختلفة . وأهمها عاملان : اقتصادى ودولى . وللعوامل الاقتصادية الشأن الأوّل والأثر الفعال فى العالم الحـديث . أما الاعتبارات الدولية فلها فيه شأن أقل . ولقد اصطبغت الشؤون الاقتصادية بالصبغة الدولية ، حتى إنه لايستطيع بلد أن يقوم بعمل اقتصادى كبير من غير أن يحدث أثره فى سائر البلدان ، وأصبح أى تغيير فى المركز الاقتصادى لأحد البلدان تظهر صورته فى البلدان الأخرى بالواسطة كان ذلك أو بالذات . مثال ذلك ما حدث فى انجلترا سنة ١٩٣١ عند ما قرّرت الخروج عن قاعدة الذهب وما كان لهذا القرار من الأثر فى أنحاء العالم وقد ارتبطت أجزاؤه وتشابكت مصالحه ، ولم يعـد أى بلد فيه يسـتطيع أن يستقل عن الآخر استقلالا تاما ، حتى إنه اذا نشبت حرب فى جهة يخشى فى هـذه الأزمنة دائما من امتداد لهيبها الى سائر الجهات ، بخلاف ما كانت عليه الحرب فى الأزمنة السالفة ، فانها لم تكن سوى نوع من المغامرة تقوم بها جيوش اتخذت الحرب صناعة وانحصرت

أعمالها فى أيديها، وما كانت أضرارها وأخطارها لتصيب الا المتحاربين، وما كانت نتيجة تلك الأضرار بطويلة الأمد . أما الآن فاذا قامت الحرب عادت بالضرر على الأمة بأجمعها وشعر بها كل فرد فيها وطال زمن محنتها وامتد أجيالا متعاقبة . وهى زيادة على ذلك لا تقصر أعمالها فى دائرة المتحاربين بل هى تتعداها فلا تلبث أن تجر فى أذيالها معهم غيرهم من الأمم . لذلك أصبحنا الآن نرى فى الحرب أكبر عامل يهدد قواعد المدنية ويقوض أركان الحضارة . تلك هى العوامل الاقتصادية والدولية التى تسود اليوم العالم الحديث وتتحكم فى تسيير أموره وتكييف أحواله .

والآن على ضوء هذه الاعتبارات اذا نظرنا الى الحكومة الحزبية نجد أنها تتوافق وتتناسب فى الأصل و بالذات مع السياسة القومية تسايرها وتراعى مقتضيات أحوالها . فمثلا عند ما دار البحث فى انجلترا فى مسألة التسلح فى سنة ١٩٣٥ اضطر حزب العمال فى معارضته للحكومة أن يقف موقفا يبين فيه وجهة نظره من الناحية القومية الوطنية فى مسألة عالمية تواجهها البلاد، ولم يغير الحزب من موقفه إلا أخيرا عند ما أحس ضغط الحوادث الخارجية، وهذا الضغط وحده هو الذى جعله يوافق على المشروع . والواقع أن الحكومة عند عرضها مشروعاتها للبحث والمناقشة، اتفقت عليها الأحزاب أو اختلفت، ليس من شأنها بل لا تستطيع أن تحيط كل عضو فى الهيئة بجميع مقتضيات كل مسألة على حدتها مع ملابساتها وظروفها عند قيامها وما قد يُتوقّع فيها من الاحتمالات، الى غير ذلك مما تطلبه العلاقات الدولية المتشعبة الملتوية التى أنشأتها عوامل الحرب فى الأزمنة الحاضرة . واذا نظرنا الى الأمة كذلك على ضوء الاعتبارات المتقدم ذكرها نجد أنها لا تستطيع أن تتحمل

المناقشات الحزبية وما فيها من متاعب ومشاكل الى أن يفوز هذا الحزب أو ذاك إلا فى حالة اطمئنان البلاد واستقرار أحوالها، أىْ ما دامت نتائج تلك المناقشات وما قد يتبعها محصورة فى حدود البلاد لا تتعداها ، وما دام ليس هناك من خطر يؤذن بوقوع كارثة عالمية .

واذا حوّلنا نظرنا من ناحيـة العلاقات الدولية الخارجية الى الناحية القوميـة الداخلية ، وجدنا أن حالة الحكومة الحزبية فى الناحية الداخلية ليست بخـير منها فى الناحية الخارجية . ذلك أن الحزب عند ما يتولى الحكم يكسب قوّة تحجب عنه النظر الى النواحى القوميـة فى المسألة المعروضـة أمامه فلا يراها بوضوح . أضف الى هـذا أن تولى الحكم أصبح معناه اليوم فى الحزبيـة تولّى طبقة من الأمة ، أما فيما مضى فكان كل من حزبى الوجز والتـوريز (Whigs and Tories) لا يمثل إلا فكرة عامة عن الحكومة فى صـورة مجملة لا تمثلها اليـوم أحزاب العصر الحـاضر . لذلك يكاد يرى المتأمل أن خطر حكومة الطبقات الذى تعمل انجلترا دائمـا على تجنبه أخذ يبدو فى الأفق و يشغل البال .

هـذه كلمة مختصرة لبيان مركز الحكومة الحزبية من حيث علاقاتها الداخلية القومية والخارجية الدولية .

أما مركز الناخبين بالنسبة الى انتخاب نوابهم فى محيط النظام الحاضر فانه حقا معيب محزن . والنظرية القائلة بأن الناخب له كامل الحرية ومطلق الارادة فى اختيار من يريد غير معمول بها أصلا ، اذ هى من الوجهة العملية لاوجود لها إلا فى الخيال . وفى هذا يقول سير فرانك فوكس : "غير صحيح أن النظام البرلمـانى فى بريطانيا العظمى يعطى الناخبين شيئا من الحرية فى اختيار من يرونهم أهلا لأن يكونوا فى المستقبل من

الزعماء السياسيين فى الأمة . أما القول بأن لهم مطلق الحرية فى الاختيار فبعيد عن الحقيقة؛ فحريتهم مقيدة، وأنظمة الأحزاب ذاتها تملى عليهم حدود اختيارهم" .

فحقيقة الانتخاب إذًا إن هى إلا إجبار على اختيار مرشح حزبى . أضف الى هذا أن الصفات والميزات التى تسترشد بها الأحزاب عادة وتتخذها رائدها فى ترشيحها للعضوية البرلمانية هى أبعد ما تكون اتصالا بالمواهب السياسية، وعندها أن الحالة المالية هى التى لها المقام الأول فى الاعتبار .

جاء فى كتاب حزب المحافظين : "من الواضح الجلى أن المقدرة المالية التى يملكها العضو فى الحزب هى الشفيع والسبيل الموصل للعضوية النيابية، وما كانت الأعمال السياسية لتسير يوما ما بغير المال" .

وليس أدلّ على مقدار الشعور بما فى هذه الحالة من صعوبات وما نشأ عنها من استياء ومقت مما ورد فى القرار الذى أصدره بإجماع الآراء مؤتمر الاتحاد النسوى المنعقد فى سنة ١٩٣٠ إذ جاء فيه :

" يشعر هذا المؤتمر بأنه ما دام المحافظون يتوقعون ممن يرشحونهم للعضوية البرلمانية أن يتحملوا معظم النفقات اللازمة للجمعيات المحلية وأن يتكفلوا وحدهم بجميع النفقات اللازمة لانتخابهم، فلا يستطيع أحد من أكفى الرجال وأنسبهم وأقدر النساء أن يترشح على مبدأ حزب المحافظين بل يستحيل عليه ذلك" . ويظهر أنه قامت حركة نشيطة ترمى الى اصلاح هذه الحالة . ففى مؤتمر المحافظين المنعقد فى اسكاريه سنة ١٩٣٧ قام أحد الخطباء يقول : إنه يود لو يرى حدًّا لإ اء تلك التصرفات التى ترمى الى جمع الأموال لخزائن الحزب المحلية ممن يتقدمون للترشيح،

ويرجو أن تُتغير صيغة السؤال الذى يلقى عادة على المرشحين عن مبلغ ما فى وسعهم أن يدفعوه من المال، بل ينبغى أن يُسألوا عن مقدار أخلاقهم وكفاياتهم. وتقرر تأليف لجنة بموافقة رئيس الوزراء مهمتها البحث فى الحالة المالية للحزب والسعى لإبطال العادة المتبعة فى مساومة المرشحين على كراسى النيابة. ثم إنه عند ما تجرى الانتخابات لا تسفر نتيجتها فى الغالب عن فوز أقدر الناس وأكثرهم خبرة أو الذين يدركون رغبات ناخبيهم ويقومون بعزم صادق بعرضها على البرلمان؛ انما يحالف النصر أفصح الخطباء وأرفعهم صوتا. وهذا مشهور فى الأوساط الحزبية نعرفه جيدًا؛ حتى إن الحزب اذا آنس فى مرشحه عدم قدرته على الخطابة أمده بخطيب مأجور يحسن الإلقاء، فمن بَرَّز من المرشحين فى إجادة الدعاية لنفسه، أو كانت على هيئته سيما المهابة والوقار، أو أوتى حظا من سلامة القول وسلامة التعبير فقد ظفر ونال. هذا هو الواقع.

ومن المشاهد المرئى أن المعارك الانتخابية تُتبارى فى ميدانها جميع المزايا إلا تلك التى ماجعلت الميادين إلا لها. فمن كان ذا صوت جَهْوَرِىّ عذب اللفظ رقيق المعنى يعرف كيف يملأ خطبه بالبدائع الفكهة ويُنمّقها بالنكات والملح وما الى ذلك من المحسنات اللفظية الجوفاء مما يعرفه كل من له صلة بأمر الانتخابات كان من أصحاب المزايا التى لا يفوقها فى الأهمية شىء سواها لنيل الحزب كراسى النيابة. أما المزايا الحيوية الحقة والصفات الجوهرية الصامتة فلا قيمة لها فى نظر الانتخابات. وليت الشرّ يقف عند هذا الحدّ ولا يتغلغل الى عمق أسفل من ذلك؛ إذ يضطر المرشح أثناء سعيه لكرسى البرلمان أن يَعِدَ وعودا لا يستطيع إنجازها ولا يمكن الوفاء بها، حتى لقد انقضى ذلك الزمن الذى كان فيه صوت الناخب يشترى بخمسة جنيهات. ولانجلترا أن تفخر بانقطاع الرشوة فى انتخاباتها على هذه

الصورة . ولكن أليست الوعود فى الانتخابات ضربا من الرشوة فى صورة أخرى ! على أنها وعود إن أمكن الوفاء بها أدّت بالأمة الى الإفلاس ، و إن لم تُنجَز تولدت فى النفوس روح الاستياء .

ذكر مستر بلدوين فى خطبة عامة له ألقاها فى ٨ يناير سنة ١٩٣٧ قال : "إن حكومته قد فاقت ما تقدّمها من الحكومات فى الوفاء بوعودها الانتخابية" . يقول هذا رئيس الحكومة فى ذلك الوقت كأنما إنجاز تلك الوعود كاملة والوفاء بها جميعا فرض واجب الأداء .

فأمثال هذه الوسائل لا يمكن أن يتأتى معها انتخاب من كان أمينا صادق الوعد ؛ لأنه يصعب على هؤلاء أن يَعِدوا وعودا يعرفون أنهم لا يقدرون على إنجازها . ثم إن العضو متى صار نائبا فى البرلمان التزم بمظاهرة حزبه وتأييده ، ولا يستحب منه أن يستعمل قدرا من ذكائه يخرجه عن هذا الحدّ . وكم من نوّاب ليس لهم فى البرلمان من عمل سوى التصويت لجانب حزبهم ينساقون اليه مغمضة عيونهم من غير بحث ولا تفكير . ونحن اذا كنا لا نستطيع أن نقول : إن فى هذا النظام ما يمنع العضو من فحص المشروعات المقترحة فحصا صحيحا صادقا يبدى بعده فيها رأيه عن عقيدة خالصة ، فإنا نستطيع أن نقول : إنه ليس فيه ما يحث العضو أو يشجعه على أن يفعل ذلك . واذا كنا ننتقل بالكلام من المسائل العامة لنتناول وقائع ملموسة نجد أنه كثيرا ما كان لتصرفات الحكومة الحزبية أسوأ الأثر فى السياسة القومية . وأوضح مثال لذلك مسألة حملة غوردون وسقوط الخرطوم . وهذا هو لورد كرومر يقول فى كتابه « مصر الحديثة » تعليقا على هذه المسألة ما يأتى :

" إن جو السياسة الحزبية لا يلائم طبيعة الحياد فى تكوين الحكم خاليا من التحيز . فالوزير الذى يجد نفسه وسط معركة حزبية حامية مضطر أن يدافع عن سياسته بكلّ وسيلة ممكنة وأن يتلمّس الأسباب التى يستند اليها فى دفاعه بقطع النظر عن صحتها أو بطلانها " .

وكانت المسألة تدور حول نقطتين : تعيين الزبير باشا وكان يشتغل بتجارة الرقيق فى السودان ، وتصريح غوردون بعدم التعرّض لهذه التجارة . وفى كلتا الحالتين كان غوردون على صواب .

أما فيما يختص بالنقطة الأولى فان فى تعيين الزبير باشا ترضية لرجل مكلوم أصابه الضرّ لقتل ابنه رميًا بالرصاص . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان يجد غوردون فى الرجل بهذا التعيين حليفا قديرا تستفيد منه كلّ من الحكومتين المصرية والبريطانية وينتهى به أمر المهدى .

أما النقطة الثانية الخاصة بتجارة الرقيق فكان لغوردون فيها رأى اقتصادى سديد ، كان يرى أن الثورة المهدية ما قامت فى السودان فى الأصل إلا لأسباب اقتصادية محضة ، وأن حرمان البلاد من أهم موارد رزقها عمل أقل ما فيه أنه غير اقتصادى . أضف الى هذا أن غوردون كان فى ذاك الحين لا قدرة له على منع هذه التجارة ولا قِبَل له بمقاومتها . ولكن جمعية منع الاتجار بالرقيق بانجلترا قامت بحملات عنيفة على الحكومة من غير أن تراعى ما للمسألة من الظروف الخاصة بها ومن غير نظر الى ماقد يكون فى رأى غوردون من صواب أوخطأ ، واتخذتها أحزاب المعارضة ذريعة للطعن على الحكومة . وما كان لهم ، كما يقول لورد كرومر ، أن يسمحوا لفرصة جميلة كهذه يهاجمون بها الحكومة أن تفلت من أيديهم . وقد

بيّن غلادستون نفسه صواب رأى غوردون ، ولكنه بصفته زعيم الأحرار كان لا يستطيع أن يعرّض حزبه لهجمات قد تؤدى الى إسقاط الوزارة ، كما لم يكن فى استطاعته أن يقدّم استقالتها .

وفى هذا المقام يصرح لورد كرومر بأن فيما ورد بمقالة « بل مل غازت » كثيرا من الحقيقة . تقول تلك الجريدة : "إن المعارضة عند ما علمت بالطلب الذى قدّمه غوردون فى شأن تعيين الزبير قامت قيامتها ولا غرض لها إلا الاساءة الى الحكومة بأى ثمن ، مع أن مسألة كهذه كان يجب على أية حكومة قوية أقيلا وقبل كل شىء أن تؤيد فيها عاملها وتعمل على تنفيذ آرائه ولا تدعها محجوبة عن أنظار الرأى العام الى أن غضب وتوترت أعصابه ، حتى إنه كان يثور لمجرد ذكر مسألة تعيين الزبير ، وذلك لعدم وقوفه على الأسباب التى كان يستند اليها الجنرال غوردون وسير افلن بارنج وعدم إدراكه حقيقتها . ولو أن الرأى العام أحاط علما بالوقائع التى عرضت على الحكومة لما كان هناك ما يمنع من التصديق على التعيين ولما واجهت مسألته معارضة أشد مما واجهته مسألة التصريح بعدم التعرض لتجارة الرقيق " .

وفى هذا نرى أنه دخل فى جو السياسة الحزبية عنصر أجنبى عنها ، جوهره مسألة المساس بالكرامات القومية التى ذهب غوردون ضحية من أجلها .

ويستنتج من ذلك أن الحكومة الحزبية ليست من خير الأنظمة لحماية المشاريع من ثورة الرأى العام اذا نقصته معرفة حقيقتها .

وهاك مثلا آخر للدلالة على أن الحكومة الحزبية كان لتصرفاتها أسوأ الأثر فى السياسة القومية وهو مسألة خطاب زينوفييف فى سنة ١٩٢٤ .

كانت سياسة حكومة العمال فى انجلترا فى ذلك الوقت توطيد علاقات الصداقة مع روسيا السوفياتية، وحدث أن تآلف الأحرار والمحافظون وتكوّنت منهما معارضة قوية بشأن مسألة كامبل خذلت الحكومة فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤ . وبيان ذلك أن كامبل رئيس تحرير جريدة العمال الأسبوعية كتب مقالة ثورية شديدة اللهجة يعاقب عليها القانون، واتخذت معه الاجراءات القانونية لتقديمه للمحاكمة . وفجأة وقفت تلك الاجراءات من غير أن يصدر عنها بيان لاطمئنان الرأى العام مما أدى الى توجيه سؤال للحكومة عن ذلك فى المجلس، وكانت نتيجته خذلانها فيه، فقررت الحكومة استفتاء الأمة وحلّت مجلس النواب .

وفى مساء ليلة الانتخابات فى ٢٥ أكتوبر ظهر فى جرائد يوم الأحد خطاب بقلم «زينوفييف» رئيس الحزب الشيوعى الدولى يحوى تحريضا صريحا على الثورة فى انجلترا، ويزعم أن له علاقة برسالة سوفياتية واردة لوزارة الخارجية. وهذا الخطاب مؤرّخ فى ١٥ سبتمبر، أى إنه لم يظهر فى الجرائد إلا بعد نحو ستة أسابيع من تاريخه. وكأنما عملت الحكومة على إخفائه سرا مكنونا طول هذه المدّة لمصلحة تراها لفائدتها ، مع أنه كان يجب أن تتخذ فى الحال إجراءات بشأنه . فثار الشعور لوقته ضدّ حكومة العمال وتحوّل تياره إلى جانب المحافظين فعادوا بأغلبية ساحقة . وبهذا دلّلت الأمة الانجليزية على أنها تستطيع بقوّة عزيمتها مقاومة أية مؤامرة شيوعية .

ويرى المتأمل فى حوادث هذه الحالة أن أفراد الشعب قد يقومون أحيانا بالعمل من تلقاء أنفسهم وبوحى ضمائرهم، ولكن لايحدث ذلك إلّا اذا وصلت الأمور أوّلًا الى حدّ فاضح . والمجلس فى أكثر الحالات لا يكون قادرا على مراقبة اعمال الحكومة

والتحكم فى توجيهها، وحتى اذا استطاع ذلك لا يرغب فيه على الدوام، والمعارضة نفسها لا ترغب كذلك فى إثارة ما يدعو الى حلّ المجلس؛ وذلك لأن كل عضو فيه يخشى أن يخوض غمار الانتخابات مرة أخرى لاحتمال عدم نجاحه فيها فضلا عما يقتضيه إجراء الانتخاب من انفاق المال الكثير وضياع الوقت الثمين .

أما مسألة الحرب العظمى فالتاريخ وحده هو الذى سوف يحكم عما كان للسياسة الحزبية من أثر فى مسلك بريطانيا العظمى ليلة تقرير اعلان الحرب .

وأما مسألة مؤتمر السلام فالمعروف أن المصالح الحزبية لعبت دورها فيه؛ اذ قرر مستر لويد جورج فى مساء ليلة انعقاد المؤتمر أن يحل البرلمان ويحصل على الترخيص له بتمثيل البلاد فى مجالس الحلفاء . لكنه فى سعيه للحصول على ذلك وعد وعودا يتعذّر إنجازها أبداها من غير تروٍّ فزاد بذلك فى صعوبة موقفه . ولتصميمه على ذلك وجّه هو ومستر بونارلو نداء الى الناخبين مفرغا فى قالب ملطّف أقرب الى اللين منه الى الشدّة يطلبان فيه استمرار حكومة الائتلاف الى أن تستقر أمور العالم . غير أن الرأى العام ، وقد توتّرت أعصابه لدرجة الغيظ والاضطراب مما قاسته الأمة من فظائع الحرب وويلاتها ، أصرّ على برنامج عملى انتقامى .

ولما جاء دور الانتخابات ونشطت حركتها نزل مستر لويد جورج الى ميدان الخطابة وخطب الجماهير الغفيرة من الناخبين رافعا صوته معهم فى تعزيز البرنامج المذكور متأثرا بالعاطفة مؤثرا إيّاها على حكم العقل والرويّة، وصوّر للبلاد فى خطبه مستقبلا باهرا زيّنه لهم بالأمانى والامال، جاعلا أساس تحقيقها معاقبة مجرمى الحرب واسترداد نفقاتها . فكانت نتيجة الانتخابات أن دخل البرلمان أعضاء

جُدُدٌ ليس لهم ماض معروف، وامتلا ت بهم كراسيُّه، وحرصوا على أن يحافظ رئيس الوزارة على الوفاء بتلك الوعود التى حصـل بها على دكتاتورية لا عهد لانجلترا بهـا فى تاريخها الحديث، مع أن تلك الوعود التى طالمـا تردّد صداها أثناء قيام المعركة الانتخابية لم يُنْجَز واحد منها بعدئذ، رغم أنها، نظرا لمـا كانت عليه حالة الرأى العام وقتئذ، هى التى سببت الفوز فى الانتخاب وأخّرت طو يلا الوصول الى وضع معاهدة قابلة للتنفيذ .

فأمثال هذه الوقائع كانت سببا فى الحط من هيبة البرلمـان والخفض من قدره ونفوذه فى نظر المفكرين، ولا سيّمـا إذ وجدوا أنه أصبح فى الحقيقة ، وهو أقدم برلمـانات العالم، لا يمثّل الأمة نظرًا لمـا حدث فى حياتها وطرق معيشتها وأساليب تفكيرها من التغيـيرات الكبيرة والانقلابات الهـائلة فى تطوّر الهيئـة الاجتماعية والعلاقات الدولية . وكذلك رأى هؤلاء المفكرون أيضا أن الحكومة قد انصرفت عن العنـاية بأمر إدارة البلاد ، وهى أُولى واجباتها المنشأة من أجلها ، الى العناية بالسياسة و إحلالها محل الادارة ، فأصبحوا لا ينظرون الى البرلمـان نظرة الاحترام والاجلال .

لذلك حصل الانقسام فى الأحزاب السياسية الكبرى، وانشقّ الحزب الواحد منها بعضه على بعض المرة بعد المرة، كأنما أصاب العالم وباء و بيل فى السياسة . ويكفى للدلالة على أن الشـعوب بدأت تشعر بضعف النفوذ البرلمـانى ما أحدثته ألمـانيا و إيطاليا من التجارب فى أنظمة الحكم فى بلادهما بقطع النظر عما فيها من محاسن أو عيوب . ومما يدل على ذلك أيضا نجاح التجـربة التى عملتها انجلترا بإقامتهـا فى البلاد حكومة قوميّة حلّت محلّ الحكومة الحزبية . ومن هـذا يتبين أن نظام

الحكم الذى كان صالحا فيما مضى قد يخلفه نظام آخر يصلح لزمنه . اذا تقرر هذا وكانت الحكومة الصالحة هى الحكومة القومية كما رأيت فلِمَ تجرى اذًا انتخابات حزبية لحكومة غير حزبية ! .

نحن الآن فى الواقع فى دور انتقال ، ونستطيع أن نقول إن الزمن الذى لابدّ فيه من تغيير طريقة التمثيل من أساسها ليس بعيدا، وإن الناس فى هذا الزمن سيعاودون مرة أخرى انتخاب ممثليهم من أكْفَاء الرجال ذوى المكانة والاحترام، أولئك الذين برهنوا على أنهم أهل لقيادة الشعب وإرشاده بما عملوا فى ماضيهم من صالح الأعمال فى حياتهم العامة والخاصة .

٥ — الحزبية فى مصر

اذا كانت الحال على هذا المنوال فى أوّل برلمانات العالم نشأة ، واذا كان نظام الحكم الحزبىّ حتى فى انجلترا نفسها وهى أعرق الأمم فى الحياة النيابية بدأت تظهر فيه عيوب ومساوئ لها خطورتها ، فكيف تكون الحال فى مصر وهى بلد حديث العهد بالشؤون السياسية ، ولمّا تصل فيه خبرتها الى درجة أن تجد مضارّ السياسة الحزبية فى الحكم أمامها من يستطيع مقاومتها ويصحح ميزانها من ناحية الناخبين أو من ناحية المنتخَبين لعدم كفاية تجاربهم وخبرتهم ونضجهم السياسى .

وفى مصر حيث الثقافة العامة حديثة العهد، وحيث نسبة الأميين بين الناخبين لا تقل عن ٨٠٪ إن لم تكن أكثر، لا ريب فى أن يكون الشعب أكثر استعدادا من الشعب الانجليزى للتأثر بالوعود الوهمية والأحاديث الخلّابة .

فالتمثيل العام فى مصر، كما هو شأنه فى انجلترا، أقرب الى الخيال منه الى الحقيقة. فمنذ سنة ١٩٢٣ وحكومة مصر فى سلسلة متاعب معقدة الحلقات من جراء الاضطرابات والمنازعات والانقسامات الحزبية . وكان المأمول زوال كل هذه الخلافات الآن ، لكنا ما زلنا نرى فى الأحزاب ميلا الى مداومة المكافحة واستبقاء المنازعات على الرغم من عقد المعاهدة مع انجلترا وقد كان ينبغى أن تستقر بها الأمور وتتحد الأمة لو أن الأحزاب أقلعت عن منازعاتها وتجاوزت خلافاتها وألقت بها وراء ظهورها ووجهت همها نحو غرض واحد هو ادارة الحكم فى البلاد على أحسن وجه .

ولا يسعنا فى هذا المقام إلّا أن نبدى أنا لسنا ندرى كيف يتسنى للشعب المصرى فى هذه الحالة أن يصل الى قرار سليم فى اختيار اللون الذى يطلبه من بين تلك الكثرة الشاملة من متنوع الألوان والأشكال المتعدّدة عند ما ينظر اليها تحت عدسة الكاليدسكوب (Kaleidoscope) وهى تتحرك فيه .

وليس الانشقاق فى الأحزاب مقصورا على بلد دون آخر، فانه يحدث دائما فى كل أمة، حتى انجلترا قد انشقت فيها الأحزاب وتعدّدت تبعا لتغيرات الأنظمة الاجتماعية وتطوراتها . ومثل هذا التعدّد الذى نجده فى مصر نجده فى غيرها، لكنا نراه فيها على صور أوضح تلفت الأنظار ، وذلك لأن الحزبية فى البلاد حديثة العهد كما لا يخفى . ولما كانت هذه الحزبية بوجه عام هى الطريق الذى يوصل الى تولى الحكم، وكان متولّوه عن طريقها حديثى العهد أيضا بمذهبهم الحزبى ولم ترسخ فيه عقيدتهم، هان عليهم ترك حزبهم واعتناق مبادئ حزب آخر فى سبيل البقاء فى الحكم . ومعلوم أن لمثل هذا الانشقاق وما يترتب عليه من تعدّد الأحزاب أضرارا، منها ما هو

فى الحزبية نفسها ، ومنها ما هو خارج عنها تسيِّره الحكومة الحزبية لمصلحتها . وفوق هذا فللحزبية فى مصر أضرار خاصة من نوع آخر مغاير للأضرار العامة المتقدم ذكرها اذا أضيفت اليها زادتها سوءا ووسعت فى مدى الخطر ؛ لا سيما فى بلد يسعى ليتبوأ مكانه بين الأمم الراقية . ولا يفوتنا أن نذكر على وجه الاختصار أن هذه الأضرار فى مصر لم يزل معناها على اطلاقه ولما توضع له أوصاف لتحديد مداه وتعيين مرماه .

ومن عجبٍ أن كثيرين من الكتّاب كتبوا كثيرا عن الحكم الشرقى واستبداده ، وما خطر لهم أن يتناولوا الاستبداد الحزبى بمثل ما تناولوا به الحكم الشرقىّ ، ظنًّا منهم أن الاستبداد الحزبى شىء آخر مغاير لاستبداد الحكم الشرقى ، وفاتهم أنه فى الحقيقة ضرب من الاستبداد يقبض على زمامه حكّام عديدون ذوو نزعات متعارضة وأهواء متباينة بدلا من أن يقبض عليه حاكم واحد متجانس فى نزعاته وأهوائه . وفات هؤلاء الكتّاب أيضا أنّ الحزبيّة إن هى إلا حافز لإيثار النفس ، وتناقض صريح صارخ مع أبسط مبادئ الديمقراطية ، وعامل يجعل حرية الانتخاب مهزلة من المهازل . على أن شرّ الحكام المستبدّين لهم أجل معلوم ينتهى عنده شرّهم وأذاهم ، أمّا الاستبداد الحزبى فيطول أمده ويمتدّ أجله وليس له حدّ ينتهى عنده شرّه .

٦ — العلاج

إذا ظهر الداء فأين الدواء وكيف العلاج ؟ أنجده فى تغيير طريقة الانتخاب من أساسها ووضع أساس جديد له ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما الذى يجب أن يكون عليه ذلك الأساس ؟

والجواب على هذا يشمل أمرين : نظام الانتخاب ، والتمثيل .

أما نظام الانتخاب عن طريق الأحزاب فيجب هدمه من أساسه. وأما التمثيل النيابى فيجب أن يبنى على الخلق القويم والكفاية الممتازة فى الشخص . وهذا يتطلب أن يوضع للشعب نظام يضمن به ألّا ينتخب ممثليه إلّا ممن عُرفوا بالنزاهة وسداد الرأى . ولا يتحقق التمثيل النيابى على هذه الصورة إلّا إذا كان البرلمان مؤلفًا من رجال برهنوا فعلا على حكمتهم واستقامتهم فى الحياة العامة والخاصة ، لا يتأثرون فوق ذلك بالاعتبارات الحزبية ولا يتورّطون فى تياراتها .

يقول أفلاطون : " لا شر يحيق بمدينة أكبر من ذلك الذى اذا نزل بها فرّقها شِيَعًا وأحزابا . ولا خير تنعم به مدينة أعظم من ذلك الذى إذا حلّ فيها ربط أجزاءها بعضها ببعض وجعل منها وحدة متماسكة . واشتراك أهل المدينة فى السراء والضراء يكفل جمع شملهم ؛ إذ ما ينالهم حينئذ من خير يعمهم جميعا ، وما يصيبهم من شر يعمهم جميعا . أما الاستئثار بالسراء وترك المواساة عند الضراء فوراءه الفرقة والانقسام ؛ فاذا نزلت بها نازلة حزنت لها طائفة وفرحت أخرى " .

وقد رأينا أن الحزبية تقسم الأمة وتفرّقها شيعا وأحزابا ؛ إذ أن من مستلزماتها أن تحزن طائفة لنازلة تفرح لها طائفة أخرى .

فاذا اعتبرنا بقول هذا الحكيم لزم أن نبحث عن طريقة للتمثيل النيابى توحّد قواه وتجعلها تتلاقى عند الغرض الأصلى من إنشائه وهو الصالح العام . وهذه الطريقة نجدها فى كيفية تكوين مجلس الحكماء القديم فى انجلترا المسمى (Witenagemot) السابق ذكره ؛ فقد عرفنا أن أعضاءه لا ينتخبون إلّا من ذوى المكانة والاعتبار المتصفين بالخلق الحسن وسداد الرأى ، أى أن أساس التمثيل فى ذلك المجلس

وجوب اعتبار الكفاية الشخصية فى العضو . وعلى هـذا الأساس يجب أن تبنى القواعد الأصلية الجديدة للتمثيل النيابى فى مصر، وأن يكون مبدؤنا فى ذلك « الاختيار قبل الانتخاب » (selection before election) .

وليس الأخذ بهذا المبدأ والعمل به من أصعب الأمور . ففى كل بلد وفى كل أمة وفى كل صناعة وحرفة طائفـة من الناس معروفون بكفايتهم واستقامتهم يضع فيهم الجمهور ثقته التامة لاحترام زملائهم لهم وتوقيرهم إياهم . وهذه الظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية الشائعة، ويمكن استخدامها فى الحصول على أفضل الرجال وأكفاهم وتقديمهم للأمة تعينهم فى مجالسها لإدارة شؤونها، كما هو الشأن فى الشركات الصناعية والمـالية عند تعيين الكفء من الرجال لإدارتها .

والإجراء الذى يتخذ تنفيذا لهذا المبدأ هو أن تُعَدّ لكل دائرة من دوائر الانتخاب قائمة بأسماء المعروفين للجمهور بحسن الخلق وجليل الأعمال الذين أثبتوا أنهم جديرون بتمثيل المصالح العامة . ويجب أن تشتمل هذه القائمة على عشرة أسماء أو عشرين اسما بدلا من الثلاثة أو الأربعة الذين ترشحهم الآن الأحزاب، وأن يكون كل اسم وارد فى تلك القائمة مشهودا له بالإجماع بحسن السيرة والسمعة . وتعرض القائمة أولا مدّة معينة مرفقا بها بيان مختصر عن تاريخ حياة كلّ شخص ورد اسمه فيها وعن المميزات التى تخوّله حق التمثيـل . ويسمح للشعب بالوقت الكافى لدراسة القائمة وتقديم اعتراضاته المستندة الى الوقائع الثابتة عليها . وكل اسم يقع الاعتراض عليه من عدد معين من الناخبين يستبعد من القائمة ويوضع مكانه غيره . وبذلك تنقطع تلك الدعايات الحزبية التى تحصل الآن فى الانتخابات . إنما ينبغى عند اقتراب يوم الانتخاب أن يقيم كل مرشح فى دائرة انتخابه فترة من الزمن يتصل فيها بناخبيه يحادثهم فى شؤونهم

ويجيبهم على أسئلتهم اذا سألوه . وفى الإعلان عن اسم المرشح على الصورة المشار اليها حافز له الى التمسك بأسباب النزاهة وحسن السير فى العمل والمحافظة على الشهرة التى نالها من ورود اسمه فى القائمة المذكورة . ولا يجوز للذين حصل انتخابهم أن يرشحوا ثانية بعد انتهاء مدتهم إلا اذا حصل انتخاب جميع من وردت أسماؤهم فى القائمة كلّ بدوره ؛ وبذلك يطمئن كل واحد منهم على مركزه فى البرلمان، وأن يومه فيه آتٍ بلا ريب، فلا تدعوه الحال الى الدعاية عن نفسه اذا ما حان الوقت المعين للانتخاب .

أما إعداد تلك القوائم فيمكن أن يجىء عن طريق الهيئات من أصحاب الحِرَف وأرباب التجارة، فيعهد الى كل هيئة من هذه الهيئات فى كل دائرة من الدوائر الانتخابية أن تضع اسمين أو ثلاثة وتكلف بتقديمها الى الجهة المختصة . ويصح أن تكون هذه الجهة إدارة تابعة للبرلمان، تقوم بإعداد سجل شامل لما جاء فى هذه القوائم يسمى "سجل الاختيار" وأن تكون محكمة النقض والإبرام الهيئة التى تفصل فى الطعون الخاصة بهذا السجل . وإنما اتجه نظرنا الى محكمة النقض واخترناها لتأدية هذه الوظيفة لأن لها، وهى الهيئة الدائمة، مقاما رفيعا وهيبة محترمة لا بد منهما للاضطلاع بمسئولية العمل، ولأنها بطبيعة وظيفتها فوق الاعتبارات الحزبية كافة.

ولأجل أن تكون هذه المحكمة أكبر هيئة عليا ممتعة على الدوام بتمام استقلالها بعيدة عن أى تأثير وإغراء حائزة أرفع مقام وأعظم هيبة تتناسب مع واجبها الأقدس فى خدمة الوطن ، يجب أن يعين أعضاؤها فى الوظيفة الى بلوغ أكبر سن يسمح بها القانون، ولو بصفة استثنائية، ما داموا حافظين لكفايتهم ونشاطهم العقلى، وأن يوضعوا فى مستوى الوزراء فى الرتبة والمرتّب .

وسيحدث بطبيعة الحال فى برلمان من طراز جديد كهذا الطراز قيام جماعات فيه تضع كلّ منها ثقتها فى شخص من أفرادها يبرز من بينها ويصبح لسانها المعبّر عن أغراضها ومراميها . ولن تجد هذه الجماعات أنها ملزمة بتأييد الرأى تأييدا أعمى مجاراة لخطة حزبية موضوعة، بل هى على العكس ستجد أنها تمثل الرأى الصادق الصادر عن تمحيص وعقيدة . ولانعدام الالتزامات الحزبية تكون هذه الجماعات حرة فى أن تنحلّ بعد الفراغ من بحث المسألة المعروضة، وستتكوّن من جديد عند طرح مسألة أخرى للبحث . وليس فى قيام مثل هذه الجماعات خطر يخشى منه، وإنما الخوف من خطر الإجبار الذى قد يقع عليها وإلزامها بالمحافظة على دوام ارتباطها فى جميع الأوقات . والرجال الذين يظهرون فى تلك الجماعات ويتكلمون بلسانها للتعبير عن أغراضها فى البرلمان، ستكون منهم فئةٌ تحت ظل نظامه الجديد القوةَ المحركة التى يختار الملك منها الوزراء .

وربّ معترض يقول : ينقص هذا النظام الوسيلة التى تضمن ما يتطلبه فى الأعضاء من الحكمة السياسية اللازمة لنجاحه من حيث كونه هيئة تشريعية، ولا سيما اذا لاحظ هذا المعترض أن تقدير نتائج التشريع ومعرفة ما سيحدثه من الأثر قبل تنفيذه وتوقّع ماقد يترتب على تطبيقه من العواقب، كل ذلك يتطلب فى الأعضاء بلا ريب عقلا راجحا وبُعدا فى النظر الى عواقب الأمور . وربما كان الاعتراض وجيها وفى محله، ولكن اذا قارنّا بين النظام الذى نحن بصدده وبين الحزبية من حيث توافر الحكمة السياسية فى أعضاء البرلمان فى كلٍّ، رأينا أن النظام كما يقول الاعتراض لا يضمن الوصول الى انتخاب ذوى الحكمة السياسية، ولكن الحزبية لاتحقق مطلقا انتخابهم؛ فانا نجد نسبة المنقادين (النمر) فى البرلمان الحزبى قد جاوزت

أعلى حدودها . و إذا كان من السهل أن يكون فى البرلمان الحزبى أعضاء من غير ذوى الكفاية و بنسبة كبيرة ليس مرغوبا فيها ، فان من المستحيل أن يكون كل عضو فى البرلمان المقترح عبقريا حذق السياسة؛ وحتى لو فرض إمكان ذلك كان تأليفه على هذه الصورة من غير المرغوب فيه . وعلى أى حال فالحكومة المنشأة على هذا النظام اللاحزبى من شأنها أن تهيئ الأسباب الموجبة للحافز الى تكوين الرأى الحر المستقل، وهو ما تعجز عنه الحكومة الحزبية .

وربّ معترض آخر يقول : إن مثل هذا النظام اذا أخذ به لا يهيئ من الأسباب ما يدعو الى توجيه الانتقادات الجدّية المتزنة كالتى يوجهها حزب فى المعارضة .

وردًّا على هذا نقول : دلّت التجارب على أن أى جماعة من الناس يتباحثون و يتناظرون فى أمر ذى بال يهتمون به حقيقة ، لابد من أن تتولد أثناء بحثهم ومناقشتهم ملاحظات شتى أو انتقادات متنوعة من تلقاء نفسها، مادام أفراد الجماعة من ذوى الكفايات ، أو تتولّد بعد الفراغ من بحث مسألة ما اذا لم تكن الجماعة نظرت فيها من كل وجوهها و بحثتها من جميع أطرافها . هذا هو شأن جميع الهيئات الادارية ولجان التحقيق وماشاكلها من الجمعيات الصناعية والاقتصادية والتجارية ومالياها . وعلى ذلك فهذا النظام يكفل تحقيق الانتقاد ولا وجه اذًا للاعتراض . واذا كان هناك شيء يخلو منه هذا النظام فانما هو المشاغبة الهازلة التى تخلقها المعارضة الحزبية ، تلك المعارضة التى تبعثها أسباب حزبية محضة والتى كثيرا ما يقوم بها من لا يؤمن بها فى قرارة نفسه . وهذا الاجبار على المعارضة لمجرد المعارضة هو الذى لن نجد له محلا فى محيط البرلمان المقترح، انما يكون المحل للمعارضة الجدية الصادقة المبنية على الأسباب الصحيحة المعقولة .

واذا كان هناك شيء يرمى هذا النظام الى إبعاده عن محيطه ولا يسمح له بالدنو منه فهو محترف السياسة الذى يتخذها ميدانا له ؛ لأنه أصبح فى الحقيقة لا محل له فى هذا العالم الحديث وسط مشكلاته المعقدة ومسائله الصعبة التى التفّت جذورها بعضها حول بعض وتشابكت سوقها وفروعها، حتى إن لخول الساسة أنفسهم وجدوا أنهم غير قادرين على السير وحدهم فالتجئوا الى استشارة الاخصائيين من الفنيين وشدّوا بهم أزرهم لمعاونتهم ولا سيما فى الشؤون الاقتصادية . وما كان لسياسى مهما أوتى من الحكمة وسداد الرأى أن يتصدّى لمعالجة شأن منها وحده ، وهى كما لا يخفى من أهم الأمور التى تمس مصالح الناس الحيوية بل هى فى ذلك أعظم اتصالا بها من الأمور السياسية وأكبر منها خطرا . ففكرة التعاون موجودة ومبدؤه قائم فعلا ومأخوذ به عملا. والمشروع المقترح لنظام الحكومة الجديد سيتناول هذا التعاون ويجعله أساسا جوهريا لحسن سير الادارة ، لتتكوّن عناصره من اتحاد الحكمة السياسية بالخبرة الفنية المستمدة من جميع نواحى الحياة القومية، تلك الخبرة المودعة فى أفراد من الأمة هم فى الحقيقة خلاصة خاصتها .

ونخرج من ذلك بأن عيب الحزبية انما يرجع فى أصله الى نظامها لا الى رجالها. والواجب اذًا السعى الى تعرّف الرجال من خيرة الأمة ، وهم فى كل حزب من أحزابها، والجمعُ بينهم .

و ينبغى فى تكوين البرلمان المقترح أن يقوم بجانب مجلسه الأوّل مجلس ثان، بعض أعضائه يعينهم الملك ممن امتازوا بالكفاية فى نواحى الحياة المتعدّدة، وبعضهم ينتخبون بالانتخاب العام . ويراعى أن يكون أساس قواعد هذا الانتخاب

أوسع من أساسها فى المجلس الأول، وأن تكون العضوية فى المجلس الثانى مدى الحياة والسن كبيرة الى حدّ يتحقق معه انتخاب شخصيات ممتازة فى المركز الاجتماعى .

٧ — النتيجـــة

شغل بالى هـذا الموضوع منذ أول انشقاق حدث فى سنة ١٩٢١ من جرّاء المفاوضات مع انجلترا، وتزايد الخلاف بعدئذ بين الأحزاب فى مصر بسبب تنافسها وتنازعها . وانمـا دفعنى الى الكتابة فيـه اليوم ما رأيته من قيام الحكومة القومية فى انجلترا، وما كان لها من الأثر الحسن فى ادارة البلاد وخدمتها ممـا أدى الى تكرار التجربة باقامتها للمـرة الثانية . وكنت فى الحقيقة منتظرا أرقب ما تسفر عنه نتيجة هذه التجربة الثانية فى أقدم برلمان فى العالم، وها قد ظهرت النتيجة ودلت على نجاح التجربة، وهى تشير إشارات واضحة الى أن الشعور العام أخذ يتجه فى الوقت الحاضر ضدّ قيام الحكومة الحزبية . وكلنا يرى فى أفق السياسة أن يوم القضاء على الحكومة الحزبية، وقد بدت طلائعه ، آت لا ريب فيه عاجلا أو آجلا . وقد يخطر بالبال بطبيعة الحال فى هذا المقام أنه اذا كانت الحزبية نفسها آخذة فى التلاشى شيئا فشيئا والزوال من الحق البرلمـانى أفلا يكون من خطل الرأى الاحتفاظ بها كوسيلة ينتفع بها فى الانتخاب ؟

وما أقصـد فى وضعى مشروعا جديدا كهذا أحاول فيـه تعديل سياسة الحكم على الصـورة التى أقدّمهـا اليوم إلا تمهيـد السـبيل الى إيقاظ الديمقراطيـة الصحيحة فى سياستها، وإثارة شعور الناس للاهتمام بمصالحهم العامة، والتوصـل الى ايجاد برلمـان مؤلف من أعضـاء غير مقيدين بسلاسـل الخوف من دسائس الحزبيـة ، فخورين بأنهم لم يعتمدوا فى انتخابهـم إلا على كفاياتهم ومؤهلاتهـم

وحسنات أعمالهم وماضى تاريخهم المجيد لا على مؤثرات حزبية ومساع ذاتيـة . وأنا إذ أضع هذا المشروع وأقدمه لأهل وطنى آمل أن يكون عونا على بنـاء أمتن أساس تقـوم عليه الحكومة الديمقراطية الحقة و يعتبره جميع أئمـة السياسة وأهل الرأى الأساس الوحيـد الذى يتحمل بنـاءها ، وذلك الأساس هو تمثيـل الأمة تمثيـلا صحيحا يقوم به رجال رائدهم خدمة المصلحة العامة وفائدتهـا ، لا يخشون فى الحق لومة لائم ولا يخافون نتيجة الجهر بالرأى الحر الصادر عن إخلاص وعقيدة. أولئك يمثلون الأمة حقا، وهم أساس حكومتها المتين، وهـذه هى الحكومة التى وصفها الرئيس لنكولن فى خطبته التى ألقاها فى جتزبرج فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٦٣ بقوله : " حكومة الأمة بالأمة للأمة " .

والآن بعد أن عقدت البلاد معاهدة التحالف مع انجلترا وسوّت بذلك مركزها ووضعت أساسا جديدا لإنشـاء مصر نشأة أخرى ، نرى أن الوقت الحاضر أنسب الأوقات وأصلحها لقيام نظام للحكم فى البلاد على مثال النظام المقترح هنا، ولا سيمـا أن تنفيـذ المعاهدة أمر يتصـل بمرافق الأمة جمعاء ومسئولية واقعـة لا محالة على عاتقها كلها لا على طائفة دون أخرى ممـا يجعل تلك المسئولية ذات صبغة قومية وطنية توجب السير فى التنفيذ من غير رجوع الى الأحزاب .

ألا إن مصر قد آن لهـا أن تأخذ بنظام الحكم الذى ينطبق فيـه مبـدأ " الاختيار قبل الانتخاب ". والوقت الحاضر خير الأوقات وأنسبها . و فى نظرى أن مصر أمامها الآن فرصة لا تعوّض ينبغى أن تحرص عليها ولا يصـح أن تفلت من يدها، بل يجب أن تنتهزها فى الحال لتحرير نفسها من قيود عتيقة دلت التجارب على عقمها ، ولا يخالجنى أدنى شك فى أنها آخر فرصة ذهبية تسنح لمصر ، إن هى

انتهزتها كانت عاملة على أن تكون عاملا قويا من عوامل تدعيم السلام فى العالم وتوطيد أركانه . وأخشى إن لم تكن فاعلة أن تضيع الفرصة وتصبح على ما فرط منها نادمة. ولما لمصر من المركز الحربى الهام بين الشرق والغرب، ولما نراه من تزايد التنافس بين الدول الحربية الكبرى، ومصر ما برحت مطمح أنظارها، أخاف أن يأكلها الذئب اذا ما جدّ الجدّ و وقعت الواقعة، لا قدّر الله، وهى فى غفلتها ساهية.

فاذا لم ينته هذا النزاع الداخلى الضار وتمادت مصر فيه ، أخشى أن تجرّها غفلتها الى ساحة الندم ولات ساعة مندم . وما أنا فيما أسوقه من هذا الكلام إلا مذكر ومنبّه، ولست بمتشائم بل إنى متفائل ممتلئ أملا مفعم بحمد الله رجاء بأن مصر لن يمسها باذنه تعالى ضر ولا أذى، وأنها بمشيئته لابدّ ملاقية أمنا ورخاء، متبوّئة المكانة التى هى جديرة بها . فان زعماءها وقادة الرأى فيها رجال كلهم من ذوى الخبرة الواسعة والكفايات الممتازة الراجحة وصدق النظر فى عواقب الأمور . فاذا فكروا فى المشروع المعروض ووزنوه بميزان حكمتهم و بصيرتهم، وجدوا عن اقتناع أنه الوسيلة الوحيدة للقضاء على أسباب الخلاف ومنع الشقاق، وأنه خير وسيلة يتعرّفون بها أكفاء الرجال فى الأمة فيدعونهم للتضافر معهم على العمل لخير مصر وصالح الوطن الذى يبذل هؤلاء الزعماء أنفسُهم فى سبيل خدمته كل جهودهم .

عـــود على بدء

تفضّل بعض كرام الكتّاب والمفكرين وتناولوا بالبحث والتمحيص موضوع "الاختيار قبل الانتخاب" على أثر نشره فى جريدة الأهرام الغـرّاء، وأخذوا يساهمون فى فحصه وتحليله. فأجمع الكل على ما فى الانتخاب عن طريق الحزبية من معايب ومساوئ لا تلبث أن تصبح مفسدة لنظام الحكم الصالح، واتفقت كلمتهم على تحبيذ جوهر الموضوع فى ذاته وهو وجوب كون النوّاب من خيار الأمة، إذ هو فى الحقيقة لا يقبل شكا فى صحته ولا يحتمل تأويلا أو جدلا فى نفعه وفائدته، فقالوا بوجوب اتخاذه مبـدأ لازما وشرطا ضروريا لصلاح الحكم. وإنما كان الخلاف فى آراء البعض منصبّا على الخطة التى رسمتها لبيان كيفية التنفيذ فى انتخاب خيار الأمة وضمان ذلك. فمن الكتّاب من حبذ الخطة، ومنهم من نقدها، ومنهم من رأى فيها إيجازا وطلب عنها تفصيلا، ومنهم من اطمأن اليها بعد تعديل فيها، وفريق ارتاب فى إمكان نجاحها، وآخر اكتفى باظهار ما فيها من نقص وما يحتمل أن تحويه من عيوب. وقالت طائفة إنها ليست أحسن الوسائل المؤدية الى انتخاب الأكفاء الأخيـار، بل رأت أنهـا لا تلبث أن تكون فى ذلك كالحزبيـة بل أضل سبيلا. وذهبت طـائفة أخرى الى أن الانتخاب ما لم يكن عن طريق الحزبية مناف لروح الدسـتور سالب لحق الشعب فيـه، مفضلة بقاء الحـال على ما هى عليـه مع عدم إنكار مساوئ طريق الحزبيـة والتسليم بمثالبهـا. ولكن لم يعتمد أهـل هذه الطائفـة فى تفضيلهم على أسـباب منطقية ولم يأتوا فيما كتبوا بأسانيد مقنعة يصح الاعتماد عليها أو الركون اليها، وهكذا الى آخر ما أبداه أولئك الفضلاء فى رسائلهم سواء فى ذلك ما تلقيته منها خاصة وما اطلعت عليه فى الجرائد،

ولا سيما فى الأهرام . ولحضرات هؤلاء جميعا أقدم جزيل شكرى و جميل ثنائى ، فانهم برسائلهم هذه إنما عاونوا على ما اليه قصدت من إيقاظ روح الديمقراطية الصحيحة و إثارة شعور الناس للاهتمام بالمصالح العامة ، و بالأخص عنايتهم باختيار نواب الأمة .

أما الخطة التى رسمتها لتنفيذ المشروع فلست أقول إنها كاملة نقية لا شائبة فيها ، ممهدة لا عائق ولا صعوبة أمامها ، ولا أقول إنها خير الوسائل وأصلحها ، كما أنى لست متمسكا بها بالذات ، لكنها هى التى اهتديت اليها بعد طول التفكير والأخذ والرد فيه حتى وصلت اليها ، وهى الى الآن فى نظرى خير وسيلة تفى بالغرض المطلوب حتى يظهر بالعمل ما هو خير منها . لذلك كان بيانى لها على وجه الاختصار تاركا التوسع والتفصيل للتجربة العملية ، وعلمًا منى بأن كل شىء فى أول أمره يبدو صغيرا ثم يتزايد وينمو حتى يكمل . وما أنظمة التنفيذ بنوع خاص إلا وليدة التجارب ، ولا بدّ لها على توالى الزمن من التغير والتطور ، يزول منها مالا يكون ملائما لبيئته ويحل محله مافيه نفع للناس ، تبعا لاختلاف الأخلاق والعادات وظروف الأحوال وتطوراتها فى كل أمة . ومن البديهى ألّا يحدث التغيير ويحصل التعديل إلا اذا شرعنا فعلا فى العمل وسرنا فى سبيل تنفيذه وقطعنا فيه شوطا كبيرا نصلح منه ما قد يظهر فساده ونستبدل به ما نظنه خيرا وأبقى أثناء السير فى الطريق حتى نقترب من درجة الكمال فيستقر الأمر . أمّا أن نقضى الوقت فى الكلام ونتمادى فيه على ما قد عسى أن يكون فى وسيلة من الوسائل من مساوئ وعقبات ونفترض العوائق والصعوبات وما الى ذلك مما قد يظهر وقد لا يظهر عند القيام بالعمل ، فأمر لا أرى فيه فائدة عملية مجدية ما دام مبدأ " النواب من خيار الأمة " الجوهر

الأصلى فى الموضوع المتفق عليه، وما دامت طريقة تنفيذه عرضا ثانويا مهما يكن فيه من نقص فلا يتعذر سده وإكماله عند الشروع فى العمل لا قبله .

وإذا رجعنا بالذاكرة الى الخطة الموضوعة للتنفيذ واستعرضناها إجمالا وجدنا أن محور رحاها مثبت فيما أسميه " سجل الاختيار " ذلك الكتاب الذى يحوى بين دفتيه صحفا بأسماء جميع أولئك الذين حقّ على الأمة الانتخاب منهم ، صحفا لاينقصها أحدهم ولا يزيد عليهم فيها غيرهم ممن لم يكونوا على شاكلتهم . ومن الطبيعى أن يتجه الفكر عند هذا الاستعراض الى تعرّف الوسائل المؤدية الى إمداد هذا السجل وتموينه بأسماء الأكفاء الأخيار، وأن يتساءل عن الطريقة المثلى لذلك وعن كيفية ضبط السجل واستيفائه على أحسن وجه، وعن كيفية الانتخاب منه وقواعده وضمان صحته . ويتبع ذلك التساؤلُ عمن يقوم بادارة هذه الأعمال وعن الذين يراقبونها والذين يفصلون فى منازعاتها ويقضون فيها بالعدل والحق . ولا أظن أن العقل يضل أو يحار طويلا فى إدراك الغاية المطلوبة، فانه لما كانت الكفاية الذاتية شرطا ضروريا للعضوية البرلمانية متفقا عليه بالإجماع، وكان لا بدّ للناس كى يختاروا صاحبها من علمهم بها، لزم أن يسبق هذا العلم ذلك الاختيار . وكلما كان العلم آتيا للناس عن طريق طبيعى كان اطمئنانهم للاختيار أكبر، بخلاف ما إذا جاءهم العلم عن طريق صناعى كالدعاية والخطابة وبيان المزايا واقامة الأدلة على الجدارة والنزاهة والاخلاص وما الى ذلك مما يرمى الى بيان درجة الكفاية لكى يدركها الناس عن طريق الكلام والخبر الذى يحتمل الصدق والكذب، نقول : اذا جاء العلم عن مثل هذا الطريق كان اطمئنان الناس للاختيار قليلا أو معدوما، وشتان بين الوقوف على درجة الكفاية من طبيعتها ذاتها وبين الوقوف عليها من الإخبار عنها . فمن أصحاب الكفايات من هم من النوابغ

الممتازين، وهؤلاء يذيع صيتهم بطبيعة الحال بين الناس فيعرفون جدارتهم واستحقاقهم للنيابة بالشهرة العامة الطبيعية . فأمثال هؤلاء لا يمكن أن يتصور أحد أن يخلو سجل الاختيار من اسمائهم. ألا ترى أنه اذا كان هذا السجل قائما فى عهد المغفور لهم سعد وعدلى ورشدى وثروت ونسيم، أكان يخطر ببال إنسان ولو كان من المكابرين ألّا يجد أسماءهم فيه! وإنى قد تعمدت بذكرى هؤلاء رحمة الله عليهم اجتناب الإشارة الى من هم بيننا الان من النابهين الصالحين وهم كثيرون. وإنى على يقين أن أسماءهم وأنت تقرأ هذا تمر بخاطرك، حتى إنك لو أحضرت ورقة وكتبتها فيها وعمل غيرك مثلك لوجدت الأوراق كلها تكاد تجمع عليها، فكأنك أنت وغيرك من القراء تقلّبون الآن فى صفحات "سجل الاختيار" .

ومن أصحاب الكفايات من ليس له شهرة عامة تغنيه عن السعى الى ايصال درجة كفايته الى علم الناس؛ لكنهم ماداموا أكفاء حقا لا بد أن يعرف قدرهم على الأقل من كان متصلا بهم من أهل حرفتهم أو طائفتهم أو الهيئة التى ينتمون اليها . فمثلهم فى دائرتهم الصغيرة من شهرتهم الضيقة كمثل صاحب الشهرة العامة فى الدائرة الواسعة . ولا شك أن الهيئات المتنوعة فى الأمة من رجال العلم ورجال الحقوق والطب والهندسة والأدب والاقتصاد ورجال المال والتجار والزراع وسائر الصناعات والحِرَف، أقول لا شك أن كل هيئة من هذه الهيئات أقدر من سواها على تعرّف من فيها من أصحاب الكفايات الحقيقية وهى أحسن من يقدّم أسماءهم الى سجل الاختيار . ومن الطبيعى أن الهيئة لا تستطيع أن تترك من كان فائقا فى مقدرته ممتازا فى نظر أفراد هيئته وتقدّم من هو أقل منه . فانها إن فعلت كان مثلها فى ذلك مثل البستانى يختار من بستانه أذبل الأزهار وأقبحها تاركا أنضرها وأجملها ،

أو يأخذ اردأ الثمار وأفسدها تاركا أطيبها وأينعها، لعرضها فى معرض الزهور كى تنال الجائزة . وما سجل الاختيار إلا كمعرض الزهور والثمار، والهيئات كالبساتين تخرج منها أطيب الأزهار وأينع الثمار وتقدم الى ذلك المعرض فتعرض فيه و يشهدها الناس عامة .

فلا يتصور فى مثل هذه الأحوال أن الهيئات تسمح لنفسها بإتيان ما يحط من قدرها و يضع من شأنها بسوء اختيار من يمثلونها . ثم اذا شعرت طائفة من الناس بأنها لا تنتمى الى هيئة من الهيئات الممثلة فان الحال تدعوها الى تكوين تلك الهيئة ، ومع توالى الأيام يصبح جميع أفراد الأمة تابعين لهيئات ممثلة فى سجل الاختيار .

أما السجل فيعهد بأمر ضبطه واستيفائه الى ادارة تكون تابعة للبرلمان . وأما الفصل فيما ينشأ من منازعات بسبب عدم قيد من يستحق أو قيد من لا يستحق فى السجل أو غير ذلك فيكون لمحكمة النقض والابرام ، على أن تكون لأعضائها الضمانات التى سبق لى ذكرها فى موضعها .

وننتقل الآن بالكلام الى مسألة الانتخاب من سجل الاختيار وقد أعدّ وتهيأ لذلك بعد أن استعرضه الناخبون وأبانوا ما فيه من زيادة أو نقص وأبدوا ما عنّ لهم من الطعون والملاحظات فى أثناء دراسة الناس لأسماء من رشحتهم الهيئات فى فترة عرضها على الناخبين كما سبق القول ، و بعد النظر والحكم فى تلك الطعون من أكبر هيئة قضائية فى البلاد تضمن الحقوق وترعاها، نقول: بعد تسوية كل ذلك وضبط السجل على هذا الوضع أصبح من فيه مقضيا نهائيا بأهليتهم للنيابة تنتخب منهم الأمة بعد ترشيح هيئاتهم لهم مسترشدة فى ذلك بالكفاية الذاتية ليس إلا .

ولما كان الواجب للبرلمان أن تُمثل جميع نواحى الحياة المختلفة فيه وضروب نشاطها فى جهات الأعمال التى تمارسها الأمة كافة اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو علمية أو فنية الخ، وكانت حاجات الأمة ومصالحها فى تلك النواحى يختلف بعضها عن بعض فى الأهمية، لزم أن يكون انتخاب عدد من يمثل كل ناحية بقدرها. فليست حاجة الأمة الى من يمثلها فى الزراعة مثلا كحاجتها الى من يمثلها فى ناحية التعدين، ولا من يمثلها فى الشؤون الهندسية على قدر من يمثلها فى مسائل التعليم وهكذا. فينبغى اذا تقرير نسبٍ للتمثيل فى البرلمان على قدر أهمية المصالح الممثلة . على أنه اذا زادت أهمية ناحية ما فى وقت من الأوقات بسبب حالة طارئة تقتضى زيادة عدد من يمثلها فان هذا النظام يكفل الحصول على الزيادة المطلوبة فى سجل الاختيار من غير عناء وبدون ابطاء؛ إذ ليس على البرلمان بعد أن يقرر ذلك إلا أن يطلب الى الهيئة صاحبة الشأن أن ترجع الى السجل ثانية لاتخاذ الاجراءات لانتخاب العدد المطلوب من المحكوم لهم بالأهلية للنيابة، كما سبق القول .

ومما يجدر لفت النظر اليه بيان ما بين طريقتى الانتخاب الجديدة المقترحة والقديمة المتبعة فى أوجه الشبه وأوجه الخلاف وما يقترن بكل من حسن وقبيح . فتتشابه الطريقتان فى أن على يد كل منهما يأتى الانتخاب، وتقوم الأمة به فى كلتيهما . وتختلفان فى أن الأولى لا يرشح العضو فيها نفسه ولا يسعى الى الانتخاب بذاته ولا يقوم له أحد بدعاية لعدم الحاجة اليها؛ لأن ركن اختياره وترشيحه على يد هيئته التى ينتمى اليها مبنى على اليقين بكفايته التى سبق للناس العلم بها من ماضى أعماله وحسن صفاته المعروفة لدى طائفته حق المعرفة والتى يقف عليها الجمهور من دراسته لقوائم الترشيح . أما فى الطريقة الأخرى — طريقة الحزبية — فيرشح

العضو فيها نفسه ويصادق الحزب على ترشيحه، ويسعى الى الانتخاب بنفسه سعيا حثيثا ويبذل فى سبيل ذلك جهدا ومالا كثيرا ، ويقيم لذلك دعاية واسعة يحاول بها كسب ثقة النـاس فى كفايته وأهليتـه مستعملا فى ذلك شـتى الوسائل للحصول على غرضـه . ولا سبيل له الى إقناع الناخبين الذين لا يعرفون من أمره شـيئا إلا إخبارهم عن نفسه وامتداح صفاته وأعماله والاتصال بهم على الموائد وما اليها، يخفى ما يشعر به فى قرارة نفسـه من عدم كفايته الذاتية فى تمتيق الكلام وتزويق الخطب بزخرف القول وبناء آمال فى الخيال والهواء يثبّتها على وعود يعلم أنها كاذبة وعهود يعتقد أنهـا زائفة ، لاعبا بعقول القـوم بكلام فصيح ومنطق غير سليم . ولا يقتصر فى ذلك على خاصـة نفسه بل يتعـدى حدوده ويعتـدى على غيره اذا ما شاركه فى الترشيح من كان كفئا وعلى خلق كريم ، يخوض فيـه بالباطل ويحقّر من قدره، على حين يتغالى فى التعظيم من شأن نفسه، فتأبى كرامة هذا الكفء أن يساجل ذلك الدعىّ أو ينزل الى مستواه ، فيؤثر الابتعاد عن ميدان تلك المنافسة غير الشريفة التى تسوق دائما الى المخاصمات والمنازعات والتنابز، فضلا عما يصحبها من أساليب الكذب والتضليل والإفك والبهتان، تدعمها المحاباة والمحسوبية والرشوة والطغيان وما الى ذلك من ضروب المذلة والهوان ممـا اذا فشا فى الأمة أفسـد أخلاقها فتتلاشى عزتها وتحط قوميتها .

واذا كان الغـرض الأساسى من الدسـتور اقامة حكم الشورى الصالح لصيانة أخلاق الأمة والعمل على تقويمها وسعادة الناس، فإن نظام الطريقة المقترحة يساير هـذه الروح الدسـتورية ويطابق الفكرة الديمقراطية جامعا معـه الكفايات التى يتطلبها العمل البرلمـانى على الوجه الصحيح، بخلاف الطريقة المتبعة فانه ليس من

شأنها ولا من اختصاص القائمين بالترشيح فيها إنتاج تلك الكفايات، ولا يشعر الناخب فيها بأية مسئولية اذا ما قدّم أقلّ الناس كفاية وأبعدهم عن المطلوب لحاجة العمل، وذلك غير ما هو عليه الحال فى الهيئات الطائفية فانها تشعر بمسئولية الترشيح وتُعنى به لأنها تفخر بمن عندها من أصحاب الكفاية والأهلية والمتانة الخلقية، تختارهم للانتخاب فيها وتخشى أن يحط قدرها عن سائر الهيئات اذا قدّمت من عندها من الضعفاء وتركت الأقوياء الأكفاء. ثم إن الطريقة الحزبية للانتخاب لا يمكن أن تؤدى الى إمداد البرلمان بجميع عناصره اللازمة لتشكيله، وتنقصها مراعاة الأهمية النسبية للمصالح الممثلة فيه، ولا تكفل المزايا التى تحققها الطريقة الجديدة لاشتمالها على نظام سجل الاختيار الذى سينظر اليه الناس نظرهم الى "سجل الشرف".

كَمُلَ طبع كتاب "الاختيار قبل الانتخاب" بمطبعة دار الكتب المصرية فى يوم الأربعاء ١١ ربيع الأوّل سنة ١٣٥٧ (١١ مايو سنة ١٩٣٨) ع

محمد نديم
ملاحظ المطبعة بدار الكتب
المصـــرية

(مطبعة دار الكتب المصرية ٤/١٩٣٨/١٠٠٠ م)

324.62:I99iA

عزت ،

الاختيار قبل الانتخاب.

324.62
I99iA

324.62:199iA:c.1
عزت ،عبد العزيز
الاختيار قبل الانتخاب
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01014846

324.62
I99i A
c.1